الضمانات العامة والاتفاقية لدائني شركة الشخص الواحد في النظام السعودي

"دراسة تحليلية مقارنة بالقانون الكويتي"

الباحث/ عبد الهادي بن محمد الشهري

باحث لدرجة الماجستير في القانون التجاري- كلية الشريعة والقانون

جامعة حائل- المملكة العربية السعودية

تحت إشراف

أ. د. عادل بن عبدالرحمن الشمري

قسم القانون- كلية الشريعة والقانون- جامعة حائل

(ISSN: 2537 - 0758)

الضمانات العامة والاتفاقية لدائني شركة الشخص الواحد في النظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة بالقانون الكويتي"

الباحث/ عبد الهادي بن محمد الشهري

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل لكل شيء آدابا، وأشهد أن لا الله إلا الله ربا، علمنا للمسببات أسبابا، وأن محمداً عبده ورسوله المبعوث لكل خير بابا، صلى الله وسلم عليه وعلى آله أصحاباً وأحباباً **أما بعد..**

إن شركة الشخص الواحد أصبح لها دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد العالمي عموماً السعودي خصوصًا، وذلك لما لها من أثر على العمل التجاري وما طرأ عليه من تطورات ودفعا لعجلة الاقتصاد، فقد ظهرت الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتسمح لأصحاب المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة من إنشاء وتأسيس شركات تكون مسؤوليتهم القانونية عن ديون هذه الشركات محدودة بقدر مساهمتهم في رأس مال هذه الشركة من خلال رفع المسؤولية القانونية عن كاهلهم الشخصي وحصرها في الشركة التي تم تأسيسها، فلا يكون التاجر خاضعًا شخصيًا لديونها والتزاماتها وإنما ينحصر التزامه بأموال الشركة فقط التي قدمها كرأس مال، وهذا يقلل من ضمانات دائني هذا النوع من الشركات، ولذلك يعد موضوع الضمانات وإبرازها من أهم مرتكزات شركة الشخص الواحد من جهة الشركة ومالكها، وكذلك دائنيها من جهة أخرى.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية البحث من ناحية حداثة هذا الشكل من الشركات، والتي تتكون من شخص واحد، وخاصة أن هذا الشكل قد راج وانتشر في السوق العالمي والسعودي وظهر أثره على نمو الاقتصاد وذلك يعود لسهولة تأسيس هذا النوع من الشركات وخصوصاً لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومن جهة أخرى استقلال

ذمتها المالية عن ذمة المالك، وحيث انكاس ذلك الانتشار إلى ظهور نزاعات بين الدائنين وشركة الشخص الواحد.

أسباب اختيار الموضوع:

١- حداثة هذا الشكل وانتشارها بين الشركات.

٢- تعريف الباحث القانوني والمستثمر بشركة الشخص الواحد كما نظمها المنظم السعودي.

٣- توفير الحماية القانونية والوعي لدى الغير حسن النية المتعامل مع شركة الشخص الواحد من ناحية، وتوفير الضمانات من الشركة لعملائها.

٤- إثراء المكتبة النظامية والقضائية.

٥- إفادة المحامين والمتخصصين والمتنازعين في مجال بحثي.

مشكلة الدراسة:

تتلخص إشكالية البحث في أن شركة الشخص الواحد لم تأخذ بعد مجالها العملي في التطبيق فيقل وجود أحكام قضائية صادرة عن المحاكم التجارية تبرز ضمانات حقوق الغير، ولا يخفى أن هناك هاجس لدى المتعاملين مع هذا النوع من الشركات، وقد يعزى السبب في ذلك إلى عدم إظهار وضبط هذه الضمانات واستقلاليتها والبحث عن غيرها.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هو مفهوم شركة الشخص الواحد؟

٢- ما هي خصائص شركة الشخص الواحد؟

٣- ما هي طريقة تأسيس شركة الشخص الواحد وفقا لنظام الشركات السعودي وقانون الشركات الكويتي؟

٤- هل وفر المنظم السعودي والمشرع الكويتي الحماية النظامية اللازمة لدائني هذا النوع من الشركات؟

٥- وما هي الضمانات المقدمة ومدى كفايتها لحماية هؤلاء الدائنين؟

(ISSN: 2537 - 0758)

الدراسات السابقة:

١- **اشكاليات التنظيم القانوني للضمانات العامة لدائني شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.** للباحثة سامية بخيت النهدي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير. تحدثت الدراسة عن فكرة قيام شركة الشخص الواحد بالإرادة المنفردة وكذلك تحدث البحث عن الشكل القانوني للضمانات وكيفية تشريعها وفق القانون الإماراتي، وهذا لم اتطرق له في بحثي حيث أن الشكل القانوني لشركة الشخص الواحد يعد موضوعًا مستقل، وبحثي يتحدث عن الضمانات الدائنين المتعامل معها بشكل خاص ومحدد وفق النظام السعودي بالمقارنة مع قانون الشركات الكويتي.

٢- **الضمانات القانونية لاستيفاء حقوق الغير في شركة الشخص الواحد وآليات تفعيلها في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي،** للباحث محمد سيد حرب، بحث مُحكم من مجلة جامعة الملك سعود (الحقوق والعلوم السياسية). لم يذكر في هذه الدراسة خصائص شركة الشخص الواحد ومن خلال النظر لهذه الدراسة بشكل دقيق، وجدت أنها تحدثت بشكل خاص عن تفعيل الضمانات العامة فقط، لا ذكرها، وركزت على ضمانين فقط بالمقارنة مع قوانين أخرى. وبحثي يختلف عن بحثه حيث أنني ذكرت خصائص شركة الشخص الواحد، وحاولت ذكر جميع الضمانات العامة والاتفاقية الممكنة وفق النظام السعودي والقانون الكويتي.

٣- **شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة وماهية ضمانات دائني الشركة وفقاً لقانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦.** للباحث: محمد الوسمي وفاطمة الشريعان، بحث مُحكم مجلة الحقوق من جامعة الكويت، تطرقت هذه الدراسة للمفهوم العام للشركة وتاريخيتها، وذكر الضمانات العامة له وفق قانون الشركات الكويتي فقط. أما عن بحثي فهو يختلف من حيث التركيز على ذكر الضمانات العامة والاتفاقية فقط وفق النظام السعودي وبالمقارنة مع القانون الكويتي.

نطاق البحث:

النطاق المكاني: المملكة العربية السعودية مكان تطبيق نظام الشركات السعودي الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣)، بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، وبالإضافة إلى نصوص نظام الرهن التجاري، ونظام التنفيذ، ونظام الرهن التجاري السعودي، ودولة الكويت مكان تطبيق نصوص قانون الشركات الكويتي سنة (٢٠١٦).

النطاق الزماني: تنحصر هذه الدراسة في الفترة ما بين تاريخ صدور نظام الشركات السعودي الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣)، بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، وقانون الشركات الكويتي (٢٠١٦)، وحتى تاريخ كتابة هذا البحث.

النطاق الموضوعي: نظام الشركات السعودي وقانون الشركات الكويتي (شركة الشخص الواحد).

منهج البحث:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي من خلاله سيتم وصف الطبيعة القانونية لهذا النوع من الشركات وماهية هذه الشركة، والمنهج التحليلي المقارن بين النظام السعودي والقانون الكويتي، إذ تتناول هذه الدراسة للضمانات التي وردت في نصوص النظام السعودي وتحليلها ومن ثم المقارنة بما ورد من نصوص قانونية في القانون الكويتي.

إجراءات البحث:

في إعداد البحث اتبعت الخطوات الآتية:

١- جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.

٢- صياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح.

٣- العناية بالتعريف بالألفاظ الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في البحث.

٤- بيان وجه الدلالة من الأدلة مع التوثيق.

٥- توثيق النصوص والمنقولات من مصادرها، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها.

٦- اتباع التوثيق العلمي في التهميش.

(ISSN: 2537 - 0758)

٧- ذكر معلومات الكتاب كاملة عندما يذكر لأول مرة، وفي المراجع في نهاية الرسالة، وعند نقص أي من المعلومات الرئيسية للكتاب؛ فإن ذلك يعني أنها لم تذكر على الكتاب، وذلك تجنبًا لذكر: (طبعة بدون) أو (تاريخ بدون) مثلاً.

٨- عند النقل يتم التنصيص، وعند التصرف لا يتم التنصيص، وذلك قبل ذكر اسم الكتاب.

٩- الالتزام بعلامات الترقيم المتعارف عليها.

١٠- ذكر التطبيقات القضائية التي تتطلبها الدراسة متى وجدت.

١١- الالتزام بالخطة المعتمدة من المجلة.

١٢- وضع خاتمة في نهاية البحث تتضمن نتائج البحث والتوصيات المناسبة.

١٣- عمل الفهارس اللازمة.

١٤- الالتزام بمناهج البحث العلمي ومن ضمنها ما ذكر.

تقسيمات البحث:

وتتكون من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة:

وفيها: أهمية الموضوع، ومشكلة الدراسة، وتساؤلات الدراسة، وسبب اختيار البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: مفهوم شركة الشخص الواحد:

المطلب الأول: تعريف شركة الشخص الواحد

المطلب الثاني: خصائص شركة الشخص الواحد

المبحث الأول: تأسيس شركة الشخص الواحد

المطلب الأول: التأسيس المباشر لشركة الشخص الواحد

المطلب الثاني: التأسيس الغير المباشر لشركة الشخص الواحد

المبحث الثاني: الضمانات القانونية لدائني شركة الشخص الواحد

المطلب الأول: الضمانات العامة لدائني شركة الشخص الواحد

المطلب الثاني: الضمانات الاتفاقية لدائني شركة الشخص الواحد

الخاتمـة والنتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر:

الفهارس العامـة:

- **فهرس الأنظمة.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

التمهيد

في هذا التمهيد سنتحدث عن كلٍ من تعريف شركة الشخص الواحد كمطلب أول ومن ثم سنتطرق لخصائص شركة الشخص الواحد كمطلب ثانٍ:

المطلب الأول

تعريف شركة الشخص الواحد

عرفت شركة الشخص الواحد بعدة تعريفات منها أنها شركة مكونة من شريك واحد بحيث لا يتحمل من خسائر إلا بحدود المبلغ الذي رصده كرأس مال للشركة[١].

وقد عرفها البعض بأنها الشركة المؤلفة من شريك واحد طبيعياً كان أو معنوياً ويكون لهذه الشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشريك، وقد تؤسس هذه الشركة ابتداءً من شريك واحد وقد تؤول إلى شركة من شريك واحد جراء بقاء شريك واحد فيها[٢]، وعليه فإن الفكرة التي تقوم عليها هذه الشركة سواء تم الاتفاق على تعريف لها أم لا، هي أن يقوم شخص ما بتخصيص جزء من ماله منفصل عن ذمته المالية من أجل استثمار هذا الجزء في عمل سعين في إطار شركة تكتسب الشخصية المعنوية الكاملة، ويترتب عليها التزامات ويوجب لها حقوق.

---

(١) الشركات التجارية، سميحة القليوبي، ط ٥، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، (٤٠). موسوعة الشركات التجارية، الدكتور الياس ناصيف، ط٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، (١٥/٥).

(٢) شركة الشخص الواحد في قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٩٧ والقوانين المعدلة له لسنة ٢٠٠٢، عبدالله خشروم، دراسة مقارنة، مجلة المنارة، م ١١، ع٣، ٢٠٠٥، (٢٥٦).

(ISSN: 2537 - 0758)

وقد أطلق على هذه الشركة عدة تسميات كمعالجة لشكل الشركة فمثلاً في فرنسا[١] تسمى (المشروع الفردي ذي المسؤولية المحدودة) التي أقامت فكرة هذه الشركة اعتماداً على فكرة الشخصية المعنوية وليس على فكرة ذمة التخصيص[٢].

لم يعرف المنظم السعودي شركة الشخص الواحد بل اكتفى بتعريف الشركة بشكل عام "**عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة**"[٣].

وبناء على سبق، يثور التساؤل عن سبب عدم ذكر المنظم السعودي تعريفاً لشركة الشخص الواحد؟ قد يجاب عن هذا التساؤل بأن المنظم السعودي يريد التأكيد لمبدأ الطبيعة التعاقديَّة لمفهوم الشركة، وأن شركة الشخص الواحد مجرد استثناء سمح به المنظم[٤].

بينما أشار المشرع الكويتي لشركة الشخص الواحد في تعريفه للشركة بقوله "**ويجوز– في الأحوال التي ينص عليها القانون– أن تؤسس الشركة بتصرف بالإرادة المنفردة لشخص واحد**"[٥] ولم يتوقف المشرع الكويتي على هذه الإشارة، حيث أنه ذكر تعريفاً خاصاً لشركة الشخص الواحد بأنها "كل مشروع يمتلك رأس ماله بالكامل شخص واحد

(١) وقد أخذ المشرع العراقي هذه التسمية بدلاً عن إطلاق لفظ شركة الشخص الواحد.

(٢) الشركات التجارية، سميحة القيلوبي، مرجع سابق (٤١-٤٢).

(٣) المادة الثانية من نظام الشركات السعودي الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣)، بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، وقرار مجلس الوزراء، رقم (٣٠)، بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٧هـ.

(٤) حيث ذكر في المادة الخامسة والخمسون من نظام الشركات الصادر ١٤٣٧هـ: (استثناءً من المادة (الثانية) من النظام، يجوز للدولة والأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة والشركات التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين ريال، تأسيس شركة مساهمة من شخص واحد، ويكون لهذا الشخص صلاحيات جمعيات المساهمين بما فيها الجمعية التأسيسية وسلطاتها). وكذلك في المادة الرابعة والخمسون بعد المائة: (استثناء من أحكام المادة (الثانية) من النظام، يجوز أن تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد، أو أن تؤول جميع حصصها إلى شخص واحد. وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية هذا الشخص على ما خصصه من مال ليكون رأس مال للشركة).

(٥) راجع المادة (٣) من قانون الشركات الكويتي، رقم ١، السنة ٢٠١٦.

طبيعي أو اعتباري، ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة، وإذا تعدد ملاك حصص رأس مال الشركة لأي سبب من الأسباب، تحولت بقوة القانون إلى شركة ذات مسئولية محدودة"[(١)] .

إلا أنه كان من المفترض على المنظم السعودي حينما اعترف بوجود هذا الشكل أن يحذو حذو المشرع الكويتي بحيث يفرد باب خاصًا لأحكام شركة الشخص الواحد، يعيد صياغة المادة الثانية من نظام الشركات أو إضافة مادة جديدة.

المطلب الثاني
خصائص شركة الشخص الواحد

هناك العديد من الأسباب التي تسوغ ضرورة الأخذ بشركة الشخص الواحد، كما أن هناك العديد من المميزات التي تترتب على الأخذ بهذه الشكل من الشركات، فباستقراء المواد النظامية في نظام الشركات السعودي الجديد وبالاطلاع على أراء فقهاء القانون، يمكن تلخيص أهم مميزات خصائص شركة الشخص الواحد، فيما يلي:

زوال ركن تعدد الشركاء

تتكون شركة الشخص الواحد من شريك واحد فقط، فقد يكون شخصاً طبيعياً، وقد يكون شخصاً اعتبارياً[(٢)]، ولعل هذا أهم ما يميز شركة الشخص الواحد عن بقية الشركات، فهي لا تقوم استناداً على عقد بين طرفين أو أكثر، بل استنادًا على الإرادة المنفردة للمؤسس، فأصبح مصدر هذه الشركة الإرادة المنفردة وليس العقد[(٣)] .

الإدارة الأفضل للمشروعات

يمارس الشريك الواحد جميع السلطات المخولة للجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، دون الحاجة إلى الإجراءات المرتبطة

---

(١) راجع المادة (٨٥) من قانون الشركات الكويتي.

(٢) كما نصت المادة الخامسة والخمسون من نظام الشركات الصادر ١٤٣٧هـ: (استثناءً من المادة (الثانية) من النظام، يجوز للدولة والأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة والشركات التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين ريال، تأسيس شركة مساهمة من شخص واحد، ويكون لهذا الشخص صلاحيات جمعيات المساهمين بما فيها الجمعية التأسيسية وسلطاتها).

(٣) شركة الشخص الواحد في التشريع المصري والتشريعات المقارنة، محمود محمد ابو شادي، دار النهضة العربية، القاهرة، (٧١).

(ISSN: 2537 - 0758)

بدعوة الجمعية العامة وقراراتها، أو مجلس الإدارة، وبهذا تتحقق المبادرة الفردية ويستطيع الشريك أن يدير مشروعه في إطار مرن غير محدود، ومن هنا فالقرارات سريعة والتحركات أسهل مما عليه الحال في الشركات التقليدية، كما يمكن للشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد أن يختار مديراً غيره[(١)].

عدم اكتساب مالك رأس مال الشركة صفة التاجر[(٢)]

يعود سبب عدم اكتساب مالك رأس مال الشركة صفة التاجر، المسئولية المحدودة المالك رأس مال شركة الشخص الواحد، فإنه لا يكتسب صفة التاجر ولا يلتزم بالتزامات التجار، حاله كحال الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة، أو المساهم في شركة المساهمة والتوصية بالأسهم، أو الشريك.

الموصي في شركة التوصية البسيطة، حيث إن هؤلاء جميعا تتحد مسئوليتهم بقدر ما يملكونه في رأس مال الشركة، ما لم يكن تاجرًا لممارسته نشاطاً تجاريا آخر، على عكس الشريك المتضامن الذي يسأل في أمواله الخاصة عن ديون الشركة بسبب مسئوليته الشخصية عن تلك الديون[(٣)].

إمكانية استمرار المشروع وسهولة انتقاله

يترتب على وفاة أحد الشركاء، في الشركات التقليدية التي تقوم على مبدأ تعدد الشركاء، أن يأخذ الورثة في الحساب موقف الشركاء الأحياء، حيث يمكن لهؤلاء استبعادهم إذا ورد شرط بذلك، أو إذا كان القانون يجيز ذلك، في حين أن وفاة الشخص الوحيد في شركة الشخص الواحد تسمح للورثة، وحدهم في حالة الوفاة بتسوية مصير

---

(١) شرح النظام التجاري السعودي، مساعد سعود الجبيري، مرجع سابق، (٣٥٢).

(٢) قصر المنظم السعودي اكتساب صفة التاجر على الشريك المتضامن في شركات الأشخاص فقط، فنصت المادة رقم (١٧) من نظام الشركات بأن "شركة التضامن شركة بين أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية يكونون فيها مسؤولين شخصياً في جميع أموالهم وبالتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، ويكتسب الشريك فيها صفة التاجر".

(٣) إشكاليات التنظيم القانوني للضمانات العامة لدائني شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، سامية بخيت النهدي، رسالة ماجستير، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨، (٢٢). ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مجلة روح القانون، ع ٨٩، ٢٠٢٠، (٣٢٢).

حصص الشركة. كما أن البيع لحصص الشريك في شركة الشخص الواحد للغير يكون ميسرا؛ لأن الشخص يكون متحررا من نتائج رفض الشركاء، فهو الذي يختار المشتري والثمن المناسب وشروط الوفاء التي تناسبه، وهذه ميزة مهمة في شركات الشخص الواحد[١].

سهولة تغيير الشكل القانوني

كذلك يمكن بسهولة تغيير الشكل القانوني لشركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة إلى متعددة الشركات، وقد يتم تحول شركة الشخص الواحد إلى شكل آخر من الشركات كشركة المساهمة[٢]. إلا أن المنظم السعودي لم يتطرق إمكانية تحول شركة التضامن إلى شركة الشخص الواحد في حال اجتمعت الحصص في يد أحد الشركاء، حيث إنه لا يوجد مسوغ في تجاهل هذه المسألة[٣].

الحد من تأسيس الشركات الوهمية[٤] والصورية

إن الاشتراط النظامي بأن يكون عدد الشركاء في أي شركة لا يقل عن اثنين قد خلق نوعاً من الشركات الوهمية التي كان يملكها شخصاً واحداً فعلياً ويضع معه شركاء آخرون بحيث تستكمل الشركة شروطها النظامية لإنشائها، ولا يكون لهؤلاء الشركاء حصص فعلية[٥]. وقد تنتشر هذه الشركات الوهمية لرغبة الأشخاص بأن تكون مسؤوليتهم محدودة أمام الغير، ورغبتهم أيضاً بالعمل في إطار شركة لما فيها من مزايا تفوق العمل في إطار مشروع فردي، وهذا مالم يكن متوفرًا في الفكرة التقليدية للشركة التي تقوم على تعدد الشركاء إلا أنه يمكن التغلب على صورية الشركة بكافة طرق الإثبات حتى بين الشركاء[٦]، كما أن فكرة أن الشريك في هذه الشركة هو الوحيد الذي

(١) شرح النظام التجاري السعودي، مساعد سعود الجبيري، مرجع سابق، (٣٥٣).
(٢) الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، مفلح عواد القضاة، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٨، (٣٩).
(٣) قد تطرق المنظم لهذه الجزيئة من خلال طرح مشروع نظام الشركات الجديد وقد تم معالجتها.
(٤) الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، مفلح عواد القضاة، مرجع سابق، (٣٨).
(٥) نفس المرجع.
(٦) شركة الشخص الواحد في قانون الشركات الأردني، عبدالله خشروم، مرجع سابق، (٢٦٩).

(ISSN: 2537 - 0758)

سيتحمل الخسارة تشكل له هاجس دائم خوفاً من أي خسارة مما يدفعه نحو إدارة الشركة بأفضل الأشكال والطرق[١].

المبحث الثاني
تأسيس شركة الشخص الواحد

اعترف المنظم السعودي بتأسيس شركة الشخص الواحد بصورة مباشرة وهو ما سنتحدث عنه في المطلب الأول، أو استمرار الشركة في حال اجتماع كل حصصها في يد شريك واحد كمطلبٍ ثان:

المطلب الأول
التأسيس المباشر لشركة الشخص الواحد

يقصد بالتأسيس المباشر بأن تنشأ شركة الشخص الواحد بعمل إرادي منفرد[٢]، أي بإرادة الشريك المنفردة، بمعنى آخر لا تنشأ بموجب عقد، أي أنه ليس هناك إيجاب وقبول[٣]، إلا أنها تخضع في تأسيسها أي الإرادة للشروط نفسها التي تخضع لها سائر الشركات شكلية كانت أو موضوعية[٤]. ويمكن العودة إليها في إطار النظرية العامة للشركات.

التأسيس المباشر لشركة شخص واحد مساهمة

فقد جاء في المادة (٥٥) من نظام الشركات على الجهات المسموح لها بتأسيس شركة مساهمة من شخص واحد:

١- الدولة.

٢- الأشخاص ذو الصفة الاعتبارية العامة.

٣- الشركات المملوكة كلها للدولة.

٤- الشركات التي لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين ريال.

---

(١) شرح النظام التجاري السعودي، مساعد الجبيري، مرجع سابق، (٣٥٢).

(٢) راجع المادة (٥٥) و(١٥٤) من نظام الشركات.

(٣) شرح النظام التجاري السعودي، مساعد الجبيري، مرجع سابق، (٣٤٧).

(٤) موسوعة الشركات، الدكتور الياس ناصيف، مرجع سابق، (٤٠-٤١).

يُفهم من المنظم أنه لا يمنح الحق للأشخاص الطبيعيين بتأسيس شركة شخص واحد مساهمة، بل هو مقتصر فقط على الأشخاص الاعتباريين. كما اشترط المنظم بوضع حد أدنى لرأس مال الشركة لتأسيسها وذلك بمبلغ خمسة ملايين.

التأسيس المباشر لشركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة

أما بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة، قد نصت المادة (١٥٤) من نظام الشركات:

١- يجوز أن تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد.

٢- تقتصر مسؤولية هذا الشخص على ما خصصه من مال ليكون رأس مال للشركة.

٣- لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أو يتملك أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

٤- لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة المملوكة من شخص واحد (ذي صفة طبيعية أو اعتبارية) أن تؤسس أو تتملك شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

ذهب المنظم إلى السماح بتأسيس شركة ذات مسؤولية محدود من خلال شريك واحد، سواء كان هذا الشخص طبيعيًا أو شخص اعتباريًا. ولم يشترط المنظم حد أدنى لرأس مال الشركة، وترك هذه المسألة بعدم تحديدها، قد يشكل خطورة وضياع لحقوق الغير ويضعف ضماناتهم، وإحقاقًا للحق لا يلام المنظم على عدم وضع حد أدنى لرأس مال هذه الشركة، ولعل من أهم الأسباب أن هذه الشكل من الشركات عادةً ما تكون ناشئة وصغيرة وإلى متوسطة، بحيث يمكن للتجار الصغار أن يمارسوا التجارة فلا تكون حكراً على أصحاب الملائة المالية الكبيرة، وقد يكون أحد الأسباب أن المشاريع من حيث طبيعتها والمالية ليست متساوية، فلا يعقل أن يوضع حد لرأس المال، وبناءً على ما تقدم يمكن أن نقول ذهاب المنظم بعدم وضع حد أدنى هو القرار المناسب[(١)]. بينما حدد المشرع الكويتي حداً أدنى لرأس مال شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية

(١) جاء في المادة (١٦١)، من نظام الشركات عن رأس مال الشركة: (يجب أن يكون رأس مال الشركة عند تأسيسها كافياً لتحقيق غرضها).

(ISSN: 2537 - 0758)

المحدودة بمبلغ ١٠٠ دينار كويتي فقط لا غير، معللة ذلك رغبتها في تحسين بيئة الأعمال المحلية بدولة الكويت[١].

كما حدد المنظم من خلال هذه المادة عن مقدار المسؤولية على عاتق الشركة أمام الغير ودائنيها، بحيث لا يمكن الرجوع على أموال الشريك الواحد إلا بالمقدار المحدد في رأس مال الشركة. ويلاحظ مما ذكر في المادة أنه لم يُسمح للشخص الطبيعي بتأسيس أو امتلاك أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

المطلب الثاني

التكوين غير المباشر لشركة الشخص الواحد

يقصد بالتأسيس الغير المباشر لشركة الشخص الواحد، أن الشركة تأسست بموجب عقد بين شريكين، بمعنى آخر استمرار الشركة المكونة أصلاً على أساس العقد بين شريكين أو أكثر[٢]، من ثم آلت جميع الحصص أو الأسهم إلى شخص واحد، ففي هذه الحالة أن الأصل انقضاء الشركة بقوة النظام[٣]، إلا أن المنظم قد سمح باستمرار الشركة، وعليه فأن هذا الاستمرار يكون زوال لمبدأ وركن أصيل في الشركات ألا وهو مبدأ تعدد الشركاء[٤]، قد يكون هذا الأمر صحيحاً في ظاهرة إلا أن بالعودة والنظر في النظام يظهر لنا مقصد المنظم لمفهوم الشركة وفي كل مرة كان يؤكد بأن شركة الشخص الواحد لست الا مجرد استثناء[٥].

التأسيس الغير المباشر لشركة الشخص الواحد من شركة المساهمة

بالنسبة للشركة المساهمة، فقد جاء في المادة (١٤٩) من نظام الشركات بأنه:

- **إذا آلت جميع أسهم شركة المساهمة إلى مساهم واحد.**

---

(١) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٢٥).

(٢) موسوعة الشركات التجارية، الدكتور الياس ناصيف، مرجع سابق، (٧٢/٥).

(٣) جاء في الفقرة الثالثة من المادة (١٦) من نظام الشركات: (انتقال جميع الحصص أو جميع الأسهم إلى شريك أو مساهم واحد، ما لم يرغب الشريك أو المساهم في استمرار الشركة وفقاً لأحكام النظام).

(٤) موسوعة الشركات التجارية، الدكتور الياس ناصيف، مرجع سابق، (٧٢/٥).

(٥) راجع المادة (٥٥) و(١٥٤)، من نظام الشركات السعودي.

- **لا تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (٥٥) من النظام**[(١)].
- **تبقى الشركة وحدها مسؤولة عن ديونها والتزاماتها.**
- **كما يجب على هذا المساهم توفيق أوضاع الشركة.**
- **تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد خلال مدة لا تتجاوز سنة، وإلا انقضت الشركة بقوة النظام.**

يلاحظ هُنا بأنه يمكن تحويل الشكل النظامي لشركة المساهمة إلى شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية في حال انتقال جميع أسهم الشركة إلى شخص واحد في حال كان الشخص طبيعاً، ولا تتوافر فيه شروط المادة (٥٥) من نظام الشركات.

أما إذا كانت تتوافر فيه أحد شروط المادة (٥٥) من نظام الشركات، فأجاز المنظم التحول لشركة مساهمة لشخص واحد، وذلك بإعمال مفهوم المخالفة[(٢)].

منح المنظم للمساهم الذي آلت جميع الأسهم إليه مدة لا تتجاوز السنة، لتوفيق أوضاعه، بحيث أن يبيع جزءً من أسهم الشركة أو العمل على تحول شكلها النظامي إلى شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة، أو انقضائها بقوة النظام.

التأسيس الغير المباشر لشركة الشخص الواحد من شركة ذات المسؤولية المحدودة

بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة فقد جاء في المادة (١٥٤) من نظام الشركات:

- **أن تؤول جميع حصصها إلى شخص واحد.**
- **وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية هذا الشخص على ما خصصه من مال ليكون رأس مال للشركة.**
- **يكون لهذا الشخص صلاحيات وسلطات المدير ومجلس مديري الشركة والجمعية العامة للشركاء المنصوص عليها في هذا الباب.**

---

(١) راجع صفحة (١٨).

(٢) يقصد بمفهوم المخالفة: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم المذكور في المنطوق عما عداه.

(ISSN: 2537 - 0758)

يفهم من هذه المادة أنه في حال ذهبت جميع حصص الشركة إلى شخص واحد فإن الشركة تتحول إلى شركة الشخص الواحد وذلك بقوة النظام. نظرًا لكون شركة الشخص الواحد لها مالك واحد، فإنه يجمع بين يديه سلطات الجمعية العمومية العادية وغير العادية، ويملك كل الصلاحيات والسلطات المخولة لمجلس إدارة أي شركة[١].

المبحث الثاني

الضمانات القانونية لدائني شركة الشخص الواحد

إن من أدق وأهم الأمور التي تواجه شركة الشخص الواحد، الطريقة المثلى في حماية الغير ممن يتعاملون معها وخاصة الدائنين.

حيث إنه من الملاحظ افتقاد الضمانات الكافية لهم، وهذا ما حدا بعض الشراح إلى القول بوجوب إجاد ضمانات لحماية الدائنين على غرار الضمانات التي توفرها الشركات الأخرى.

إذ من الصعب الوثوق بشركة تتكون من شخص واحد يملك رأس مالها كله، ويكون مسؤولا وحده عن ديونها، ما لم تتوفر ضمانات كافية.

وعليه فيثور التساؤل عن ماهية الضمانات التي يمكن توفيرها؟

المطلب الأول

ضمانات دائني شركة الشخص الواحد وفقًا للقواعد العامة.

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: نتحدث في الأول عن ضمانات دائني شركة الشخص الواحد من خلال مفهوم الذمة المالية لشركة الشخص الواحد التي تمثل الضمان العام للدانين، وفي الفرع الثاني نتحدث عن الضمانات النظامية وفقا لنظام الشركات.

نص المنظم في المادة (٢٠) من نظام التنفيذ على أن:

- جميع أموال المدين ضامنة لديونه، ويترتب على الحجز على أموال المدين عدم نفاذ ما يقوم به من تصرف في أمواله المحجوزة[٢].

---

(١) شركة الشخص الواحد في النظام السعودي، خالد عبدالقادر عيد، بحث محكم، جامعة القاهرة مركز اللغات الأجنبية والترجمة، ٢٠٢٠، (١٠٩).

(٢) راجع المادة (٢٠) من نظام التنفيذ الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ سنة ١٤٣٣.

ونص المشرع الكويتي في المادة (٣٠٧) من القانون المدني الكويتي على أن أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه، وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان، إلا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون.

وقد اختلف شراح القانون (النظام) في تعريف الذمة المالية إلى نحو أربع اتجاهات:

التعريف الأول: بأنها مجموعة الحقوق والواجبات لشخص ما التي لا يمكن تقديرها بمال.

التعريف الثاني: صلاحية الشخص لأن تتعلق به الحقوق والالتزامات المالية[(١)].

يلاحظ من هذا التعريف أن نحى نحو المفهوم المجرد للذمة المالية، بحيث اعتبرت بالقدرة الشخصية على امتلاك الأموال.

التعريف الثالث: تعبير عن مجموع من العناصر المادية ذات القيمة الاقتصادية[(٢)].

وفي هذا التعريف تتركز الذمة المالية على اعتماد العنصر الاقتصادي.

التعريف الرابع: الذمة المالية هي مجموعة الأموال والديون التي تتعلق بالشخص في وقت معين[(٣)].

أما في هذا التعريف فيظهر ربط الذمة المالية بتوقيت معين.

ومهما كان من أمر الاختلاف الحاصل بين في تعريف الذمة المالية إلا أنه يمكن يستخلص من جملة التعريفات أن الذمة المالية: جميع الحقوق المالية التي للشخص وجميع الالتزامات المالية التي عليه لدائنيه[(٤)].

---

(١) دراسة في المدخل لدراسة القانون، عبدالودود يحي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، (٦٠).

(٢) الحقوق والمراكز القانونية، د.حمدي عبدالرحمن، دار الفكر العربي، ١٩٧٥، (٢٥٣-٢٥٤).

(٣) محاولة نقدية لمفهوم الذمة المالية، رسالة علمية، جامعة عين شمس، ١٩٥١، (١٨٥). ذكر في الاحكام العامة لشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة، د. ناريمان عبدالقادر، ط٢، ١٩٩٦، (٧٦).

(٤) الذمة المالية وشركة الشخص الواحد، الرئيس راضية بن صالح، المعهد الأعلى للقضاء، تونس، ٢٠٠١، (١٨).

(ISSN: 2537 - 0758)

وبناء على نص عليه المادتين وتعريفات الفقهاء فيلاحظ أن هناك مبدأ مستقر وقاعدة أصيلة تتمثل في أن جميع أموال المدين ضامنة لديونه، أما بالنسبة للمسؤولية المحدود في بعض أنواع الشركات ومنها شركة الشخص الواحد، فما هي إلا استثناء من القاعدة.

المطلب الثاني

ضمانات دائني شركة الشخص الواحد وفقا لنظام الشركات

عادة ما يسعى المتعاملون مع شركة الشخص الواحد، إلى إيجاد توازن بين مصلحة الشركة ومصلحة الدائنين، من خلال أحكام وقواعد نظام الشركات، فهل هذه الضمانات كافية للدائنين باستيفاء حقوقهم من الشركة ومالكها، خاصة في ظل المسؤولية المحدودة لمالك الشركة؟

المسؤولية غير المحدودة للشريك الواحد

جاء في نص المادة (١٥٥) من نظام الشركات بأنه:

يكون الشخص المالك للشركة ذات المسؤولية المحدودة مسؤولاً في أمواله الخاصة عن التزامات الشركة في مواجهة الغير الذي تعامل معه باسم الشركة، وذلك في الأحوال الآتية:

أ- إذا قام- بسوء نية- بتصفية شركته، أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

ب- إذا لم يفصل بين أعمال الشركة وأعماله الخاصة الأخرى.

ج- إذا زاول أعمالاً لحساب الشركة قبل اكتسابها الشخصية الاعتبارية.

لعل من أهم ما يميز شركة الشخص الواحد هي المسؤولية المحدودة لرأس مالها، فلا يمكن العودة على أموال مالك الشركة الخاصة من قبل دائنيها[(١)]، وفي ذات الوقت تعد هذه الميزة عيباً من جهة الدائنين.

(١) يطلق عليها في القانون: انقسام الذمة المالية: بما معنى أنه مسؤول أمام الدائنين بما له من رأس مال الشركة، كما أن إفلاس الشركة لا يترتب عليه إفلاس مالكها، وذلك كقاعدة عامة، وهو ذات السبب الذي دفع المشرع المصري إلى عدم الاعتراف بهذه الشركة، حيث تتعارض فكرة محدودية مسؤولية مالك الشركة الواحدة عن ديونها أمام الغير مع مبدأ (وحدة الذمة المالية)، راجع صفحة ٢٣.

يلاحظ من نص المادة أن المنظم أجاد في ضبط المسؤولية المحدودة لمالك الشركة، بحيث جعلها مشروطة بشروط قاسية، وفي حال الاخلال بأي شرط كان المالك ضامن بكل رأس ماله تجاه دائني الشركة.

وقد ذهب المنظم من خلال هذا النص أنه إذا قام مالك الشركة بتصفية شركته أو وقف النشاط قبل انتهاء مدة الشركة أو الغرض الذي أنشئت من أجله وكان يصاحبه سوء نية من مالك الشركة فيكون مهددًا بالمسؤولية الشخصية عن ديون الشركة أمام الغير[(١)].

كما يفهم من النص أن المنظم نزع من المالك الشخصية المعنوية في حالة قيام المالك بأي فعل من الأفعال المذكورة في المادة[(٢)].

مسؤولية مدير الشركة

جاء في المادة (١٥٤) من نظام الشركات:

- **أنه يجوز له تعيين مدير واحد (أو أكثر) يكون هو الممثل لها أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير، ومسؤولاً عن إدارتها أمام الشريك المالك لحصص الشركة.**

الأصل أنه من الممكن أن يساءل مدير الشركة، سواء كان هذا المدير هو المالك للشركة، أو كان معين من قبل المالك بسبب الغش، أو مخالفة النظام أو عقد الشركة، وذلك فيما لو تسبب هذا الفعل ضرر على الغير، بما فيهم دائنو الشركة، ومن الأخطاء التي يسأل عنها مدير الشركة تبديد الأموال المسلمة إليه من الغير لحساب الشركة، أو تقديم ميزانية غير صحيحة تخفي سوء حالة الشركة إلى أحد البنوك فيقدم ائتمانه ويصيبه الضرر[(٣)].

---

(١) شركة الشخص الواحد في النظام السعودي، خالد عبدالقادر عيد، مرجع سابق، (١٠٣) وما بعدها.

(٢) الضمانات القانونية لاستيفاء حقوق الغير في شركة الشخص الواحد وآليات تفعيلها في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي، محمد سيد حرب، بحث محكم، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مج٣٣، ع١، ٢٠٢١، (٦٠).

(٣) الشركات التجارية، مصطفى كمال طه، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥، (٢٩١). شركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة في قوانين الشركات، ثامر خليف العبدالله، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦، (١٤٨) وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

من خلال ما جاء في نص المادة يثور التساؤل هل يمكن للغير الرجوع مباشرة على مدير الشركة دون العودة أولاً على مالك الشركة واستيفاء حقوقهم منه، بحيث يعود المالك على مدير الشركة واستيفاء ما تم دفعه من ديون[(١)].

عالج المنظم إشكالية مسؤولية مدير الشركة أمام الغير عن ديون الشركة في حالة تقصيره، بالتضامن وتعد هذه المعالجة زيادة في الضمانات التي لصالح دائني شركة الشخص الواحد، وذلك من خلال المادة (١٦٥) من نظام الشركات: **(يكون المديرون مسؤولين- بالتضامن- عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفتهم أحكام النظام أو أحكام عقد تأسيس الشركة أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء في أداء عملهم، وكل شرط يقضي بغير ذلك يعد كأن لم يكن).**

<u>الإفصاح عن شكل الشركة:</u>

يعد الإفصاح عن شكل الشركة النظامي من الضمانات الهامة بالنسبة للمتعاملين معها، وأنها شركة شخص واحد، وما يترتب عليه من معرفتهم بحدود مسئولية مالك رأس مال الشركة[(٢)]، ولذلك فقد نص المنظم على اشتراط إدراج عنوان الشركة واسمها التجاري وبيان مقدار رأس مالها[(٣)] مضافا إليها عبارة (شركة شخص واحد) على جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها، وكافة العقود التي تبرمها مع الغير[(٤)].

قد أحسن المنظم السعودي بقرير المسؤولية اللامحدودة على مالك الشركة في حالة إغفال بيانات الشركة عن الغير الحسن النية، كما قد سهل المنظم على كل من يتعامل مع الشركة، بإتاحة بياناتها، من عنوانها، ورأس مالها، وشكلها النظامي، حتى يكون كل

---

(١) إذ أن القاعدة العامة في الشركات أن الشركة مسؤولة عن تصرفات المدير بشرط أن يكون المدير قد بصفته مديراً للشركة.

(٢) الضمانات العامة لدائني الشركة ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات الأردني، عماد عبدالرحيم الدحيات، مجلة الحقوق من جامعة الكويت، مج ٨٣، ع٣، ٢٠١٤، (٧٣٥).

(٣) مع توضيح نوع الحصص المقدمة سواءً كانت حصة نقدية أو حصة عينية مع ذكر الاوصاف ذكراً تفصيلياً في عقد تأسيس الشركة.

(٤) راجع المادة (١٥٢) من نظام الشركات السعودي.

من يتعامل مع الشركة على بينة من أمره، كما ألزم مالك الشركة بشهر كافة البيانات بالسجل التجاري[١]، وفي حالة عدم الشهر لن تكون نافذة في مواجهة الغير[٢]، وقد سار المشرع الكويتي على ذات الطريق ولم يختلف عن المنظم السعودي[٣].

وقد رتب المنظم جزاءً على مخالفة هذا الحكم في المادة (١٥٩) من نظام الشركات، ببطلان الشركة ويحق لكل من له مصلحة بالتمسك بهذا البطلان، ولا يجوز للمالك أن يحتج على الغير بهذا البطلان، وبأن تصبح مسؤولية مالك الشركة مسؤولية شخصية عن كافة ديون الشركة.

نشاط شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة

حضر المنظم السعودي نشاطات عدة لشركة الشخص الواحد، وقد يعود السبب لضعف ائتمان الشركة، إذ انها قائمة على المسؤولية المحدودة لمالك الشركة الوحيد، وبالعودة إلى أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فقد نصت المادة (١٥٣) من نظام الشركات السعودي بأنه:

لا يجوز أن يكون غرض الشركة ذات المسؤولية المحدودة

١. **القيام بأعمال البنوك.**
٢. **التمويل.**
٣. **الادخار.**
٤. **التأمين.**
٥. **استثمار الأموال لحساب الغير**[٤].

عدد الشركات التي يسمح للشخص يتملكها

نصت الفقرة الثانية من المادة (١٥٤) من نظام الشركات أنه: في جميع الأحوال

---

(١) موسوعة الشركات التجارية، الدكتور الياس ناصيف، مرجع سابق، (١٠٨/٥) وما بعدها.
(٢) راجع المادة (١٥٢) من نظام الشركات السعودي.
(٣) راجع المادة (٩) من قانون الشركات الكويتي.
(٤) ولم يختلف المشرع الكويتي مع المنظم السعودي راجع المادة (٩٣) من قانون الشركات الكويتي.

(ISSN: 2537 - 0758)

لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أو يتملك أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

ولا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة المملوكة من شخص واحد (ذي صفة طبيعية أو اعتبارية) أن تؤسس أو تتملك شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

وفي الجانب الاخر لم يتعرض قانون الشركات الكويتي لمسألة تحديد عدد الشركات التي يمكن للشخص الطبيعي أو الاعتباري تأسيسها، ومنها شركة الشخص الواحد[(١)]، على عكس النظام السعودي الذي منع الشخص من تأسيس أكثر من شركة شخص واحد واحدة.

وينتقد بعض الفقه مسألة تقييد بعض التشريعات لعدد الشركات التي يسمح للشخص بتأسيسها، على أساس أنه ما دامت تلك التشريعات قد سمحت بمبدأ تخصيص الذمة المالية للشخص بحيث تكون منفصلة عن ذمته المالية، فإنه لا يمكننا أن نحرم مستثمرا فرديا موسرا يمكنه الوفاء بالحد الأدنى لرأس مال أكثر من شركة شخص واحد وفاء كاملا وحالا، لما يؤديه ذلك من فتح قنوات اقتصادية متعددة لتشغيل رأسماله في أكثر من مشروع اقتصادي دون خشية مخاطر المسئولية المطلقة[(٢)].

وهناك من توسط في رأيه فذهب إلى أنه من الأفضل لو قام المنظم بتحديد سقف أعلى لعدد شركات الشخص الواحد التي يمكن للشخص الطبيعي أو الاعتباري تأسيسها، وذلك حفاظا على الضمان العام للدائنين، وحتى لا يقوم بتأسيس أعداد من شركات الشخص الواحد توزيعا لذمته المالية وإضعافاً للضمان العام للدائنين[(٣)].

---

(١) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مجلة روح القانون، ع ٨٩، (٣٣٥).

(٢) الاحكام العامة لشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة، د. ناريمان عبدالقادر، مرجع سابق، (١٦٥).

(٣) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٣٦).

الاحتياطي النقدي

يعد الاحتياطي النقدي من أهم الضمانات المقررة في نظام الشركات السعودي، ويتكون من الاحتياطيات التي يتم تجنيبها من الأرباح الصافية، وقد تكون نظامية أو اتفاقية أو اختيارية.

الاحتياطي النظامي

يقصد بالاحتياطي النظامي هو الاحتياطي المذكور في الفقرة الأولى من المادة (١٢٩) في نظام الشركات، إذ يجب على الشركة اتباع تلك النصوص في توزيع أرباحها. والاحتياطي النظامي يتشكل في تجنيب ١٠٪ من صافي الأرباح لتكوينه، مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

كما أعطا المنظم الحق لمالك الشركة في شركة الشخص الواحد وفقاً للنظام السعودي أن يقرر وقف تجنيب الاحتياطي النظامي وذلك متى بلغ إجمالي الاحتياطي إلى ٣٠% من رأس مال الشركة المدفوع، أو توزيع الزيادة على السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع النصيب المقرر له في نظام الشركة. وتجنب نسبة الاحتياطي النظامي قبل استقطاع أية مبالغ من صافي الأرباح[(١)]، ويستخدم الاحتياطي النظامي في زيادة رأس مال الشركة، أو في حالة تعرض الشركة لخسائر.[(٢)]

الاحتياطي الاتفاقي

إلى جانب الاحتياطي النظامي يجوز لمؤسس شركة الشخص الواحد أن ينص في نظام الشركة الأساس على أن يتم تجنيب نسبة معينة من صافي الأرباح لتكوين احتياطي اتفاقي يخصص للأغراض التي يحددها نظام الشركات، ويجوز لمؤسس الشركة أن يقرر استخدام الاحتياطي الاتفاقي في أي غرض يعود بالنفع على الشركة بوصفه يتمتع بصلاحيات جمعيات المساهمين التي هي صاحبة السلطة في ذلك[(٣)].

---

(١) الوجيز في النظام التجاري السعودي، سعيد يحيى، ط٧، جدة، ٢٠٠٤، (١١٢).

(٢) راجع المادة (١٣٠) من نظام الشركات السعودي.

(٣) الضمانات القانونية لاستيفاء حقوق الغير في شركة الشخص الواحد وآليات تفعيلها في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي، محمد سيد حرب، مرجع سابق، (٥٩).

(ISSN: 2537 - 0758)

الاحتياطي الاختياري

الاحتياطي الاختياري يرجع تكوينه إلى رغبة مالك شركة الشخص الواحد، حيث يجوز له، عند تحديد نصيبه في صافي الأرباح، أن يقرر تكوين احتياطيات أخرى، ويتم تحديد نسبة الاحتياطي الاختياري بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو بالقدر الذي يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر المستطاع[(١)].

المطلب الثاني

الضمانات الاتفاقية لدائني شركة الشخص الواحد

لم تنج شركة الشخص الواحد من النقد، بالرغم من مزاياها المتعددة، وذلك بسبب بعض العيوب التي رافقت النظام المنظم لها أو بسبب الصعوبات التي يواجهها الشريك الوحيد من جراء تحديد مسؤوليته ازاء الشركة. فنظام الشركات في منطلقاته الأساسية، سعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح الشركاء ومصالح المديرين والدائنين، وهذا التوازن لا بد من أن يتعرض للاهتزاز والخطر فيما لو لم يوجد في الشركة سوى شريك وحيد[(٢)].

حيث أن القاعدة العامة أن جميع أموال المدين تعد ضمانا عاما للدائن، لكن من الناحية العملية، هذا الأمر لا يعد كافيا، فأموال المدين قد لا تكفي لقضاء ديونه، فيضطر الدائن إلى استيفاء جزء من حقه، بل قد يضيع عليه حقه إذا تخلف لسبب أو لآخر عن المشاركة في التنفيذ على أموال المدين[(٣)].

في هذا المطلب سوف نتحدث عن الضمانات التي من الممكن أن يحصل عليها دائنو شركة الشخص الواحد، ويراد بذلك الضمانات الاتفاقية التي يجيز النظام لكل دائن

---

(١) راجع المادة (١٢٩) من نظام الشركات السعودي.الضمانات القانونية لاستيفاء حقوق الغير في شركة الشخص الواحد وآليات تفعيلها في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي، محمد سيد حرب، مرجع سابق، (٥٩).

(٢) موسوعة الشركات التجارية، الدكتور الياس ناصيف، مرجع سابق، (١٨٩/٥).

(٣) الوسيط في شرح القانون المدني، الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، (٤/١٠).

الحصول عليها عند التعاقد، سواء كانت ضمانات أو تأمينات شخصية، أو ضمانات أو تأمينات عينية، أو ضمانات مصرفية، على النحو التالي:

الكفالة

يعود ظهور الضمانات الشخصية إلى نظام المصارف، حيث أصبح المصرف هو الذي يقوم بعملية ضمان العميل، لقاء عمولة يتقاضاها منه، ويضمن المصرف عميله بطرق مختلفة، منها أن يتقدم مباشرة كفيلا لعميله، ومنها أن يقبل الكمبيالة من عميله[١].

يقصد بالكفالة في النظام السعودي المستمد من الفقه الحنبلي فقد ذكره ابن النجار[٢] بأنها: "**التزام رشيد إحضار من**[٣] **عليه حق مالي إلى ربه**[٤]".

أما من الجانب الكويتي فقد نص المشرع على أن الكفالة "**عقد بمقتضاه يضم شخص ذمته إلى ذمة المدين في تنفيذ الالتزام عليه، بأن يتعهد للدائن بأدائه إذا لم يؤده المدين**"[٥]. ويقصد بالكفالة المصرفية "**عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفِ به المدين نفسه**"[٦].

---

(١) حماية دائني شركة الشخص الواحد في حالة إفلاسها وفقا للقانونين الإماراتي والمصري دراسة تحليلية مقارنة، أحمد مصطفى الدبوسي السيد، مجلة جامعة الشارقة، مج ١٦، ع١، (٥٩٢).

(٢) ابن النجار (٨٩٨– ٩٧٢هـ) محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء، الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي مصري وكان قاضي من القضاة، قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئا يشينه، وما رأيت أحدا أحلى منطقا منه ولا أكثر أدبا مع جليسه، وله منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات مع شرحه للبهوتي، في فقه الحنابلة.

(٣) أي: إنسان.

(٤) شرح منتهى الإرادات، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، (العزيز، ١٤٢٩هـ)، مكة المكرمة، ط ٥، ١٤٢٩.

(٥) راجع المادة (٧٤٥) من القانون المدني الكويتي، رقم ٦٧، الصادر ١٩٨٠.

(٦) عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات الدول العربية، علي جمال الدين عوض، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٠، (٥٤٦).

(ISSN: 2537 - 0758)

فقد يتقدم البنك لكفالة عميله فيتعهد بالوفاء بدين العميل قبل الغير إذا لم يفي به العميل نفسه، وبذلك يوفر الزمان والثقة للعميل تجاه الغير، وتتخذ الكفالة المصرفية صوراً متعددة، بحيث تتم بتوقيع البنك على ورقة تجارية كضامن احتياطي، وقد تتم الكفالة المصرفية بعقد مستقل[١].

ويحصل البنك في مقابل كفالته على ضمانات من مالك رأس المال، فقد تكون ضمانا تقديا يقدمه المدين العميل إلى البنك، وقد تكون رهنا من الدرجة الأولى على مال يملكه ولا يمكنه هو أن يقدمه إلى دائنه الذي يشترط كفالة مصرفية، أو رهنا حيازيا على مستندات تكون في حيازة البنك، أو يقدمها العميل للبنك على سبيل الرهن[٢].

خطاب الضمان المصرفي

يعد خطاب الضمان أحد الصور الهامة للكفالة المصرفية، فعندما يتعهد أحد الأشخاص بتنفيذ مقاولة مشروع ما أو توريد بضاعة ما، فان المقاول أو المورد يتطلب منه عادة دفع تأمين نقدي، وكثيرا ما يكون هذا التأمين النقدي مرهقا للمقاول أو المورد، فقد يعجز عن تدبيره وإن تكلف دفع المال فإنه يجمد مبلغا من المال هو في أشد الحاجة إليه لتنفيذ عمله ((المقاولة أو التوريد))[٣].

لذلك نشأت الحاجة إلى إصدار خطاب الضمان بديلاً عن التأمينات النقدية على اعتبار أن خطاب الضمان يقدم من بنك، فيقوم البنك تنفيذا لتعليمات العميل بإصدار هذا الخطاب وإرساله إلى المستفيد منه ((صاحب العمل أو المشتري)) يتعهد فيه البنك

(١) عمليات البنوك، مصطفى كمال طه، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥، (٧٩).
(٢) عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات الدول العربية، علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، (٥٤٨). ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٣٨).
(٣) الطبيعة القانونية والشرعية لخطاب الضمان في البنوك الإسلامية، د. سامح حامد منيعم، مجلة القانون جامعة عدن، ع ١٤، ٢٠٠٨، (١٣٠).

بضمان تنفيذ العملية بأن يدفع مبلغا معينا في الخطاب متى طلب منه المستفيد والموجة إليه الخطاب في المدة المحددة على الرغم من أية معارضة من جانب العميل[١].

عرف خطاب الضمان عند شراح القانون أنه عبارة عن "تعهد كتابي صادر من البنك بناء على طلب العميل يلتزم لصالح هذا العميل في مواجهة شخص ثالث هو المستفيد بأن يدفع إليه مبلغا معينا إذا طلبه المستفيد عند أجل محدد في خطاب الضمان نفسه"[٢].

وعرف أيضا بأنه تصرف قانوني بإرادة منفردة يرد في صك ذي طابع شخصي، يوجهه البنك إلى المستفيد، بناء على طلب العميل، يتعهد البنك بمقتضاه تعهداً مباشراً مجرداً غير قابل للتداول أو التنازل، بدفع مبلغ الضمان بمجرد الطلب وخلال مدة معينة[٣].

وقد عرفه المشرع الكويتي "تعهد يصدر من البنك بناء على طلب عميل له (الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويوضح في الخطاب الغرض الذي صدرمن أجله"[٤].

وبناء ما سبق ذكره من التعريفات فيمكن القول بان خطاب الضمان البنكي هو تعهد مكتوب يصدره البنك الضامن– بناء على طلب عميله (الأمر) بشان عملية محددة أو غرض محدد، يلتزم بموجبه البنك بأن يدفع إلى طرف ثالث (المستفيد) مبلغا معينا من النقود عند أول طلب منه، سواء كان طلبا مجردا أو مبرزا أو مصحوبا بتقديم مستندات محددة في الخطاب يقدمها المستفيد، خلال أجل عادة أو غير محدد، في أثناء سريان أجله، رغم أي معارضة، من العميل المضمون أو البنك الضامن، على أن يكون الضامن شخصا غير المتعاقد مع المستفيد الذي طلب الضمان لصالح شخص

(١) نفس المرجع.
(٢) أحكام المعاملات التجارية، عبدالرحمن عبدالله شمسان، صنعاء، ٢٠٠٥، (٢١٢).
(٣) عمليات البنوك، محمد حسني عباس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، (١٥٧).
(٤) راجع المادة (٣٨٢) من قانون التجارة الكويتي رقم ٦٨، الصادر ١٩٨٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

المستفيد[١]. فخطاب الضمان هو إحدى عمليات البنك الائتمانية الناشئة من مجرد توقيع البنك، فتوقيع البنك يرتب للمستفيد المزايا التي يحققها دفع مبلغ نقدي له مقدما من خزينة البنك، دون أن يلتزم بهذا الدفع استنادا إلى مركزه وسمعته المالية، فالبنك يقرض توقيعه في هذا النوع من الائتمان[٢].

"ومثل الخطاب يزيد من ضمانات دائني شركة الشخص الواحد، في ظل المسئولية المحدودة لمالك رأس مال شركة الشخص الواحد، خاصة عندما لا يكون هناك تعامل سابق بين طرفي العلاقة"[٣].

قد ارتبط استخدام خطابات الضمان في أعمال المقاولات والمناقصات العامة، ولذلك يكون من مصلحة رب العمل المتعاقد مع شركة مقاولة – شخص واحد مثلا – الحصول على خطاب ضمان وليس على كفالة، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة عادية غير مصرفية[٤]. وعليه يمكن لدائني شركة الشخص الواحد الرجوع على البنك للمطالبة بمبلغ خطاب الضمان[٥] بالإضافة إلى مطالبة الشركة مما يزيد من فرصة حصول الدائنين على حقوقهم من الشركة، ومن البنك معا[٦].

(١) الأسس القانونية لعمليات البنوك، سميحة القليوبي، مكتبة عين شمس، بدون ط، القاهرة، (١٣٥).

(٢) خطابات الضمان المصرفية في القضاء المصري وقانون التجارة الجديد والقواعد الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، (١١).

(٣) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق (٣٣٩و٣٤٠).

(٤) الضمانات القانونية والاتفاقية المقررة لدائني الشركات دراسة قانونية، سحر رشيد النعيمي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة ٣٧، ع١، ٢٠١٣، (٦٢٢).

(٥) ومما قد يزيد قوة خطاب الضمان البنكي صدور تعميم البنك المركزي رقم ٤٢٠٢٥٨٣٠ وتاريخ ٢١-٤-١٤٤٢هـ، والمتضمن أن على البنوك عدم الإمتناع عن مصادرة الضمان البنكي بسبب افتتاح أي إجراء إفلاس وتعليق المطالبات، وأن عليها الاستمرار في تنفيذ التزاماتها وفقاً لما ينص عليه خطاب الضمان البنكي من شروط وأحكام.

(٦) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٤٠).

الاعتماد المستندي

يمكن أخذ تعريف الاعتماد المستندي وفق النظام السعودي ما ذكرته لجنة تسوية المنازعات المصرفية بأنه "عقد يتعهد البنك بمقتضاه فتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (ويسمى الآمر بفتح الاعتماد) ولصالح شخص آخر (يُعرف بالمستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل"[١].

وبعد عقد الاعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد[٢].

وعليه ففتح الاعتماد المستندي يعتبر تصرف بإرادة منفردة، وهو تصرف مجرد، ويرتب التزاماً في ذمة البنك الذي يفتح الاعتماد بأن يضع تحت تصرف شخص ثالث يسمى المستفيد، مبلغا من النقود بناء على طلب معطي الأمر، ويتمثل ضمان حق البنك في استرداد المبلغ من العميل حق الرهن الحيازي الوارد على المستندات التي تمثل البضاعة المستوردة[٣].

والاعتماد المستندي هو إحدى عمليات الائتمان التي تتخذ كوسيلة لتسوية الالتزامات الناشئة عن عمليات التجارة الدولية، حيث صاغه العرف المصري بصورة تضمن للبائع (المورد) والمشتري (المستورد) حسن تنفيذ التزاماتهم المتبادلة[٤].

ويعد الاعتماد المستندي نظام ظهر لاستجابة لحاجيات التجارة الخارجية، وتبدو أهميته في البيوع البحرية، وهي البيوع التي ترد على البضائع المعدة للنقل بطريق البحر[٥].

---

(١) القرار رقم ١٤١٠/١٣٣هـ، المنازعات المصرفية، ط١، ١٤٢٧، المبدأ رقم ٧١.

(٢) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٤٠).

(٣) عمليات البنوك، محمد حسني عباس، مرجع سابق، (٦٢٢).

(٤) العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية، أ.د. عبدالرحمن السيد قرمان، مكتبة الشقري، ط٢، ٢٠١٠. (٤٠٨).

(٥) العقود وعمليات البنوك التجارية، د. علي البارودي، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون ط، (٣٧٢).

(ISSN: 2537 - 0758)

ويعتبر الاعتماد المستندي وسيلة تدعو إلى طمأنة البائع، بإحلال بنك معروف باليسار محل المشتري، ويتحقق ذلك بأن يشترط البائع على المشتري في عقد البيع أن يكون الوفاء بالثمن عن طريق فتح اعتماد مستندي لدى بنك، فيطلب المشتري من البنك الذي يتعامل معه أن يفتح اعتمادا في حدود مبلغ معين ولمدة معينة لصالح البائع، وأن يتعهد بقبول الكمبيالة التي يسحبها عليه البائع أو بالوفاء بها مقابل تقديم المستندات الممثلة للبضاعة، ثم يرسل البنك إلى البائع خطاب اعتماد يخبره فيه أنه فتح بأمر المشتري اعتمادا لصالحه في حدود مبلغ معين، ويتعهد فيه بقبول الكمبيالة المستندية أو الوفاء بها لدى تقديمها، وعندما يصل خطاب الاعتماد إلى البائع، يقوم بشحن البضاعة وسحب كمبيالة مستندية بالثمن لا على المشتري بل على البنك، مما يحقق ضمانا فعالا للبائع، فلا يخشى سوء نية المشتري أو تخلفه عن الوفاء. وعندئذ يستطيع البائع أن يخصم الكمبيالة بسهولة لدى البنك الأجنبي الذي يتعامل معه، فيحصل على ثمن البضاعة فورًا، ثم يتقدم البنك الأجنبي بالكمبيالة والمستندات المرفقة بها إلى بنك المشتري بطلب القبول أو الوفاء عند حلول الأجل، ولا يجوز لبنك المشتري الوفاء بالكمبيالة إلا بعد فحص المستندات والتأكد من مطابقتها لتعليمات عميله المشتري. ومتى دفع بنك المشتري قيمة الكمبيالة وتسلم المستندات، كان له أن يتسلم البضاعة بمقتضى المستندات من الناقل، وأن يباشر حقه كدائن مرتهن عليها إذا لم يرد له العميل قيمة الكمبيالة والمصروفات والعمولة[1].

(١) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٣٨). قانون المعاملات التجارية السعودي، د. محمود مختار أحمد بربري، الجزء الثاني، نظام الأوراق التجارية، منشورات معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٢، (١٢٤) وما بعدها. عمليات البنوك، مصطفى كمال طه، مرجع سابق، (٣٧٢). الأسس القانونية لعمليات البنوك، سميحة القليوبي، (٩٨) وما بعدها. العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية، أ.د. عبدالرحمن السيد قرمان، (٤٠٨) وما بعدها.

وعليه فيمكن أن يوفر الاعتماد المستندي بذلك حمايةً لدائني شركة الشخص الواحد في مقابل المسؤولة المحدودة لمالك رأس مال الشركة الشخص الواحد، نتيجة عدم ارسال البضاعة إلا بعد تسلمه أوراق الاعتماد المستندي[١].

الرهن التجاري

يمكن إدراج الرهن التجاري ضمن التأمينات الاتفاقية التي تتقرر لضمان حق الدائن، والمقصود به الرهن الحيازي الذي يستوجب تخلي المدين عن حيازته للمال المرهون للدائن المرتهن، وليس الرهن الرسمي الذي لا يستلزم تخلي المدين الراهن عن الحيازة، ومثاله رهن المحل التجاري، ورهن السفينة، ورهن الطائرة[٢]، كما جاء في المادة (٣٩) من نظام الرهن التجاري السعودي.

وقد تطرق المنظم السعودي بالمادة الأولى من نظام الرهن التجاري السعودي، لتعريف عقد الرهن بأنه "اتفاق يخصص بموجبه المدين أو كفيله مالاً منقولا ضماناً للدين"[٣].

ويبدو هذا التعريف مقتضباً لا يتضمن أركان الرهن التجاري ولا خصائصه[٤].

وقد عرف المشرع الكويتي الرهن الحيازي بأنه "**عقد يلتزم فيه شخص، ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى عدل يعينه المتعاقدان، شيئا يترتب عليه للدائن حق عيني يخوله حبس الشيء حتى استيفاء الدين، وأن يتقدم الدائنين**

(١) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٤٢).

(٢) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق.

(٣) نظام الرهن التجاري الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨٦) وتاريخ ١٤٣٩/٨/٨هـ.

(٤) العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠، أ.د. عبدالرحمن السيد قرمان، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٣٩، (١٨٦).

(ISSN: 2537 - 0758)

العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في اقتضاء حقه من هذا الشيء في أي يد يكون"[١].

ومع أن الرهن الحيازي قد يرد على العقار والمنقول، إلا أن التاجر يجد في قواعد الرهن التجاري للمنقول ضالته المنشودة بسبب حاجة المعاملات التجارية للسرعة والبساطة بعكس قواعد الرهن العقاري، ويفيد الرهن التجاري في الحياة التجارية؛ حيث يسمح للتجار بأن يقدموا إلى دائنيهم ضمانات مرنة وفعالة تشجعهم على منح الائتمان؛ حيث لم يعد الائتمان الشخصي كافياً لحماية حقوق الدائنين ضد تقلبات السوق[٢].

لعل من أهم صور الرهن التجاري، ما جاء في المادة (٣٩) من نظام الرهن التجاري ما يلي:

"**رهن السفن، والطائرات، والمركبات، والأوراق التجارية من كمبيالة وسند لأمر وشيك، والأوراق المالية المتداولة في السوق المالية، وأسهم الشركات غير المتداولة في السوق المالية، والبضائع المودعة في المخازن العامة، والعلامات التجارية**"

يعد الرهن التجاري من أفضل وسائل الضمان لدائني شركة الشخص الواحد وذلك يعود إلى سهولة إجراءات التنفيذ، بالإضافة إلى ميزتي التتبع والتقدم، فبدلا من رفع الدعوى بالطرق العادية كما هي الحال في الرهن المدني على المدين الراهن، والحصول على حكم واجب النفاذ حتى يمكن التنفيذ على الشيء المرهون، فإن المنظم التجاري يكتفي بالإجراءات التالية:

- إذا حل ميعاد الوفاء بالدين الذي خصص له الرهن ولم يقم المدين بالسداد، فإن على الدائن المرتهن إنذار المدين بأداء الدين المضمون، وتحدد اللائحة مدة الإنذار والأحكام الأخرى المنظمة لذلك، على ألاَّ تقل مدة الإنذار عن ستة أيام عمل[٣].

(١) راجع المادة ١٠٢٧ من القانون المدني الكويتي.

(٢) العقود التجارية، علي حسن يونس، دار الفكر العربي، بدون ط، (١٤٤).

(٣) راجع الفقرة الأولى من المادة (٣٢) من نظام الرهن التجاري السعودي.

- إذا انقضى على الإنذار ستة أيام عمل، فيمكن الدائن أن يقدم يقدم المنفّذ مستخرج التنفيذ المباشر إلى الجهات المختصة لنقل حيازة المال المرهون إليه أو إلى عدل يختاره أو لقيد سند ملكية المال المرهون باسمه أو باسم ذلك العدل، بحسب الأحوال، وفقًا لما تحدده اللائحة(١).
- وفي القانون الكويتي إذا حل ميعاد الوفاء بالدين الذي خصص له الرهن ولم يقم المدين بالسداد، فإن على الدائن المرتهن التنبيه على المدين بالوفاء، ويتم هذا التنبيه بورقة من أوراق المُحضرين، أو خطاب بعلم الوصول، بحيث تكون مدة مهلة التنبيه ثلاثة أيام عمل(٢).

بيع المال المرهون بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أ- البيع المباشر.

ب- البيع بالمزاد العلني وفق إجراءات يتفق عليها في عقد الرهن.

ويمكن لدائني شركة الشخص الواحد عند حلول أجل الدين ولم تقم الشركة بدفع ديونها، قام الدائنون بإنذار الشركة بالوفاء، وفي حال انقضت ستة أيام عمل على الإنذار، أمكن للدائن ينفذ على الشيء المرهون، بالبيع المباشر، أو البيع بالمزاد العلني وفق إجراءات يتفق عليها في عقد الرهن.

أما في القانون الكويتي فيمكن لدائني شركة الشخص الواحد عند حلول أجل الدين ولم تقم الشركة بدفع ديونها، قام الدائنون بالتنبيه على الشركة بالوفاء، وفي حال انقضت ثلاثة أيام على التنبيه، أمكن للدائن أن يقدم عريضة إلى رئيس المحكمة الكلية يطلب فيها الأمر بيع الشيء المرهون، متقدما على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة في اقتضاء حقه(٣).

---

(١) راجع الفقرة الثانية المادة (٣٢) من نظام الرهن التجاري السعودي.

(٢) راجع المادة (٢٣١) من قانون التجارة الكويتي.

(٣) ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي، عايض راشد المري، مرجع سابق، (٣٤٤).

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة

لا يسعني في ختام هذا البحث البسيط إلا أن أحمد المولى عز وجل على توفيقه وهدايته، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً.

وعليه، فقد دارت محاور الدراسة حول ضمانات دائني شركة الشخص الواحد، والذي حاولت من خلالها تسليط الضوء وإبراز ضمانات الدائنين العامة وكيفية استيفاءها من خلال نصوص نظام الشركات السعودي، كما حاولت إيجاد بعض الضمانات الاتفاقية التي تكون بين الشركة والدائنين، **وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:**

- يمكن تعريف شركة الشخص الواحد بأنها "الشركة المؤلفة من شريك واحد ويكون لهذه الشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشريك.
- اعترف المنظم بشركة الشخص الواحد ولم يعرفها في نظام الشركات، ولأنها مجرد استثناء سمح به المنظم.
- تعريف شركة الشخص الواحد في القانون الكويتي "كل مشروع يمتلك رأس ماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري، ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة، وإذا تعدد ملاك حصص رأس مال الشركة لأي سبب من الأسباب، تحولت بقوة القانون إلى شركة ذات مسئولية محدودة"
- تتميز شركة الشخص الواحد بأنها تتكون من شخص واحد، ويمكن أن تدار بطريقة أسهل، وكذلك لا يكتسب الشريك صفة التاجر، كما يمكن بسهولة تغيير شكلها النظامي، وتحد من تأسيس الشركات الوهمية والصورية.
- أجاز المنظم السعودي بتأسيس شركة الشخص الواحد بطريقتين تأسيس مباشر، وتأسيس غير مباشر.
- يقصد بالتأسيس المباشر بأن تنشأ شركة الشخص الواحد بعمل إرادي منفرد.
- لا يمكن لأي شخص طبيعي تأسيس شركة شخص واحد مساهمة الا إذا كانت دولة أو شخص ذي صفة اعتبارية عامة، أو شركة مملوكة للدولة، أو شركة خاصة لا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين.
- يجوز لأي شخص أن يؤسس شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة.
- لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أو يمتلك أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة.

- لم يحدد المنظم السعودي الحد الأدنى لرأس مال الشركة، بل اكتفى بشرط أن يكون كافياً لتحقيق غرضها، بينما حدده المشرع الكويتي بمبلغ ١٠٠ دينار كويتي.
- يقصد بالتأسيس الغير المباشر لشركة الشخص الواحد، أن الشركة تأسست بموجب عقد بين شريكين.
- إذا آلت جميع أسهم شركة المساهمة إلى مساهم واحد تتحول الشركة من شركة مساهمة، شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة وهذه حالة تكون تحت التأسيس الغير المباشر.
- يكون التأسيس الغير المباشر لشركة الشخص للواحد ذات المسؤولية المحدودة بأن تؤول جميع حصصها إلى شخص واحد
- بالنسبة لضمانات دائني شركة الشخص الواحد، فقد احتاط المنظم المسالة المسئولية المحدودة للشريك الوحيد لشركة الشخص الواحد، ومن هذه المسئولية لتصل إلى أموال مالك الشركة في أمواله الخاصة إذا قام صاحب رأس مال الشركة بسوء نية بتصفيتها أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها، أو قبل تحقيق الغرض من إنشائها، ويكون مالك الشركة مسئولًا أيضا في أمواله الخاصة إذا ثبت أنه لم يفصل بين ذمته المالية والذمة المالية للشركة بما يضر الغير الحسن النية.
- يعتبر الاحتياطي النظامي النقدي، والاختياري، والاتفاقي من الضمانات العامة، كما تعد الكفالة، وخطاب الضمان المصرفي، والاعتماد المستندي، الرهن التجاري من الضمانات الاتفاقية لاستيفاء الدائنين حقوقهم من شركة الشخص الواحد.
- لم يفرد المنظم السعودي باباً خاصاً لأحكام شركة الشخص الواحد.

التوصيات:

- نوصي بتعديل المادة الثانية وإضافة عبارة "كما يجوز في الأحوال التي نص عليها النظام أن تؤسس الشركة بالإرادة المنفردة لشخص واحد" فيكون التعريف يجمع بين الفكرة العقدية والإرادة المنفردة في تكوين الشركة، مثلما ذهب المشرع الكويتي.
- على المنظم السعودي ضرورة إفراد باباً خاصاً وفيها نصوص خاصة لشركة الشخص الواحد بحيث تكون نوع جديدًا من أنواع الشركات المذكورة في النظام.
- على المنظم السماح لشركات التضامن التحول إلى شركة الشخص الواحد مثلها مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

(ISSN: 2537 - 0758)

- يجب وضع حد أدنى عالي لرأس مال لشركة الشخص الواحد، مقارنة بالشركات الأخرى، لأنه يعد الضمان الوحيد بالنسبة للدائنين.
- يفضل أن يكون الاحتياطي النظامي السنوي ٢٠% بدلاً من ١٠% وذلك لزيادة الضمانات.
- عدم السماح لشركة الشخص الواحد التنازل عن ممتلكاتها أو رهنها، الا وفق ضوابط معينة من قبل وزارة التجارة.

قائمة المراجع

المراجع العامة والمتخصصة:

١. البارودي، د. علي. (بلا تاريخ). العقود وعمليات البنوك التجارية. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٢. الدحيات، عماد عبدالرحيم. (٢٠١٤). الضمانات العامة لدائني الشركة ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات الأردني (المجلد المجلد ٨٣، العدد ٣). الكويت: مجلة الحقوق من جامعة الكويت.

٣. الدكتور الياس ناصيف. (٢٠٠٦). موسوعة الشركات التجارية (المجلد الثانية). يروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

٤. السنهوري، الدكتور عبدالرزاق أحمد. (بلا تاريخ). الوسيط في شرح القانون المدني. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٥. السيد، أحمد مصطفى الدبوسي. (بلا تاريخ). حماية دائني شركة الشخص الواحد في حالة إفلاسها وفقا للقانونين الإماراتي والمصري دراسة تحليلية مقارنة (المجلد المجلد ١٦، العدد ١). الشارقة: مجلة جامعة الشارقة.

٦. العبدالله، ثامر خليف. (٢٠١٦). شركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة في قوانين الشركات. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٧. الفتوحى، محمد بن أحمد بن عبد العزيز. (١٤٢٩هـ). شرح منتهى الإرادات، (المجلد الخامسة). مكة المكرمة: مكتبة الاسدي.

٨. القضاة، مفلح عواد. (١٩٩٨). الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد. عمان: دار الثقافة.

٩. القليوبي، سميحة. (بلا تاريخ). الأسس القانونية لعمليات البنوك. القاهرة: مكتبة عين شمس.
١٠. المري، عايض راشد. (٢٠٢٠). ضمانات الدائنين في شركة الشخص الواحد دراسة في القانون الكويتي. مجلة روح القوانين.
١١. النعيمي، سحر رشيد. (٢٠١٣). الضمانات القانونية والاتفاقية المقررة لدائني الشركات دراسة قانونية (المجلد السنة ٣٧، العدد١). الكويت: مجلة الحقوق جامعة الكويت.
١٢. حرب، محمد سيد. (٢٠٢١). الضمانات القانونية لاستيفاء حقوق الغير في شركة الشخص الواحد وآليات تفعيلها في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانونين المصري والفرنسي (المجلد المجلد ٣٣، العدد ١). الرياض: مجلة جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
١٣. سامية بخيت النهدي. (٢٠١٨). إشكاليات التنظيم القانوني للضمانات العامة لدائني شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، رسالة ماجستير. الامارات: جامعة الامارات العربية المتحدة.
١٤. سميحة القليوبي. (٢٠١١). الشركات التجارية (المجلد الخامسة). القاهرة: الشركات التجارية.
١٥. شمسان، عبدالرحمن عبدالله. (٢٠٠٥). أحكام المعاملات التجارية. صنعاء.
١٦. صالح، الرئيس راضية بن. (٢٠٠١). الذمة المالية وشركة الشخص الواحد. تونس: المعهد الأعلى للقضاء.
١٧. طه، مصطفى كمال. (٢٠٠٥). الشركات التجارية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
١٨. طه،مصطفى كمال. (٢٠٠٥). عمليات البنوك. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
١٩. عباس،محمد حسني. (١٩٧٢). عمليات البنوك. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٠. عبدالرحمن، د.حمدي. (١٩٧٥). الحقوق والمراكز القانونية. القاهرة: دار الفكر العربي.
٢١. عبدالقادر، د. ناريمان. (١٩٩٦). الاحكام العامة لشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد (المجلد الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٢. عبدالله خشروم. (٢٠٠٥). شركة الشخص الواحد في قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٩٧ والقوانين المعدلة له لسنة ٢٠٠٢، دراسة مقارنة (المجلد المجلد ١١، العدد ٣). عمان: مجلة المنارة.
٢٣. عوض، علي جمال الدين. (٢٠٠٠). خطابات الضمان المصرفية في القضاء المصري وقانون التجارة الجديد والقواعد الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢٤. عوض،علي جمال الدين. (٢٠٠٠). عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات الدول العربية (المجلد الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٥. عيد، خالد عبدالقادر. (٢٠٢٠). شركة الشخص الواحد في النظام السعودي. القاهرة: جامعة القاهرة مركز اللغات الاجنبية والترجمة.
٢٦. قرمان، أ.د. عبدالرحمن السيد. (١٤٣٩). العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠. الرياض: دار الإجادة للنشر والتوزيع.
٢٧. قرمان، أ.د. عبدالرحمن السيد. (٢٠١٠). العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية (المجلد الثانية). جدة: مكتبة الشقري.
٢٨. محمد عبدالله بن حميد. (١٤١٦). السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (المجلد الاولى). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٩. محمود محمد ابو شادي. (٢٠١٩). شركة الشخص الواحد في التشريع المصري والتشريعات المقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة.
٣٠. محمود محمد ابراهيم ابو شادي. (٢٠١٩ م). شركة الشخص الواحد في التشريع المصري والتشريعات المقارنة (المجلد الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.
٣١. مساعد الجبيري. (١٤٤٠). شرح النظام التجاري السعودي (المجلد الثالثة).
٣٢. منيعم، د. سامح حامد. (٢٠٠٨). الطبيعة القانونية والشرعية لخطاب الضمان في البنوك الإسلامية (المجلد العدد١٤). عدن: مجلة القانون جامعة عدن.
٣٣. يحيى، سعيد. (٢٠٠٤). الوجيز في النظام التجاري السعودي (المجلد السابعة). جدة.
٣٤. يحيى، عبدالودود. (١٩٨٠). دراسة في المدخل لدراسة القانون. القاهرة: دار النهضة العربية.
٣٥. يونس، علي حسن. (بلا تاريخ). العقود التجارية. القاهرة: دار الفكر العربي.

مراجع الأنظمة

- نظام التنفيذ الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣.
- نظام الشركات السعودي الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣)، بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ.
- نظام الرهن التجاري الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨٦) بتاريخ ١٤٣٩/٨/٨هـ.
- قانون التجارة الكويتي رقم ٦٨، الصادر ١٩٨٠.
- قانون الشركات الكويتي، رقم ١، السنة ٢٠١٦.